

حرب شلسفيغ وهولشتاين (١٨٤٨-١٨٦٥)

هديل عباس حمد

وزارة التربية/ مديرية تربية بابل

hdeljn12@gmail.com

تاريخ نشر البحث: ٢٠٢٥/١٢/٢١

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٩/١٦

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٨/٢٨

المستخلص:

شهدت الدنمارك في النصف الأول من القرن التاسع عشر، صراعين مسلحين على السيادة على دوقيتي شلسفيغ وهولشتاين، عرفا بحربي شلسفيغ الأولى ١٨٤٨-١٨٥١ والثانية ١٨٦٤-١٨٦٥، واندلعت الحرب الأولى إثر مطالبة ممثلي الدوقيتين بدستور مستقل، وهو ما عدته الدنمارك تهديداً لوحدها، وانتهت هذه المطالب إلى تمرد مسلح مدعوم من الاتحاد الألماني، إلا أنه قُمع لاحقاً بدعم دبلوماسي روسي، مع تأكيد بقاء الدوقيتين ضمن التاج الدنماركي، إلا أن المسألة تصاعدت مجدداً، حينما أقرت الدنمارك في عام ١٨٦٣ دستوراً موحداً مع شلسفيغ، وبهذه الخطوة قد دمجت الحكومة الدنماركية دوقية شلسفيغ مع المملكة، عبر ما عُرف بـ"دستور تشرين الثاني"، وهو ما عُدَّ خرقاً صريحاً للاتفاقيات الدولية وتجاوزاً للتعهدات الدولية، مما دفع بروسيا والنمسا إلى شن حرباً ثانية انتهت بهزيمة الدنمارك هزيمة ساحقة، غيرت نتائجها خارطتها الجغرافية، إذ ترتب على ذلك فقدان الدنمارك لشلسفيغ وهولشتاين ودوقية لوبنبورغ، إلى جانب تراجعها الاستراتيجي وفقدانها لخمس سكانها، وهو ما مثّل نقطة تحول حاسمة في السياسة الخارجية الدنماركية، إذ تبنّت الحياد الدائم وركزت على بناء هوية قومية متجانسة في أعقاب الصدمة الوطنية لعام ١٨٦٤.

الكلمات الدالة: شلسفيغ، المملكة الدنماركية، بروتوكول لندن، اتفاقية غاشتاین، بروسيا

Schleswig-Holstein War (1848-1865)

Hadeel Abbas Hamad

Ministry of Education / Babil Education Directorate

Abstract :

Denmark witnessed two armed conflicts in the first half of the nineteenth century over sovereignty over the duchies of Schleswig and Holstein, known as the First Schleswig Wars 1848–1851 and the Second Schleswig Wars 1864–1865. The first war erupted following demands from representatives of the two duchies for an independent constitution, which Denmark considered a threat to its unity. These demands led to an armed rebellion supported by the German Confederation, but were later suppressed with Russian diplomatic support, while emphasizing the continued existence of the two duchies under the Danish crown. However, the issue escalated again when Denmark adopted a unified constitution with Schleswig in 1863. With this move, the Danish government merged the Duchy of Schleswig with the kingdom, through what was known as the "November Constitution." This was considered a clear violation of international agreements and a breach of international commitments, prompting Prussia and Austria to wage a second war, which ended in a crushing defeat for Denmark. Its consequences affected its geographical map, as it resulted in Denmark's loss of Schleswig, Holstein, and the Duchy of Lüneburg, along with its strategic decline and the loss of a fifth of its population. This represented a decisive turning point in Danish foreign policy, as it adopted permanent neutrality and focused on building a cohesive national identity in the wake of the national shock of 1864.

Keywords: Schleswig, Danish Kingdom, London Protocol, Gastein Agreement, Prussia

المقدمة:

تعد حربا شلسفيغ الأولى والثانية من الحروب المنسية والمهمة في التاريخ الأوربي، لذا قررت الخوض في دراسة هذا الحدث المهم ومعرفية أسباب هاتين الحربين وماهي نتائجها على القارة الأوروبية وهل كان هناك موقف دولي، لذا بعد دراسة مستفيضة كتبت هذا البحث المقسم إلى مقدمة ومحورين وخاتمة وقائمة مصادر، وقد قسم المحور الأول المعنون بحرب شلسفيغ الأولى ١٨٤٨-١٨٥١؛ إلى عدة نقاط فتناولت فيه الأوضاع السياسية التي سبقت حروب شلسفيغ ومن ثم تطرقت لأسباب حرب شلسفيغ الأولى وإعلانها، ومن ثم نتائجها، زيادة على ذكر أهم بنود بروتوكول لندن المنعقد في عام ١٨٥٢، في حين قسم المحور الثاني المعنون بحرب شلسفيغ الثانية ١٨٦٤-١٨٦٥؛ إلى عدة نقاط تناولت فيه أسباب الحرب والصراع الدامي وتطرقت إلى أهم معركة في الحربين وهي معركة ديبول وحصارها ولماذا سميت بمسلخ ديبول، زيادة على ذكر نتائج الحرب وأبرز البنود التي تناولتها اتفاقية غاشتاتين التي تمت في عام ١٨٦٥، كذلك تناولت الموقف الدولي من هذه الحرب وما هو سبب اتخاذ أغلب الدول الحياد منها.

• المحور الأول: حرب شلسفيغ الأولى ١٨٤٨-١٨٥١:

أولاً: الأوضاع السياسية التي سبقت حروب شلسفيغ ١٨٤٨-١٨٦٥: تُعرف حربا شلسفيغ الأولى والثانية (١٨٤٨-١٨٥١ و ١٨٦٤) بأنيهما: صراعات مسلحة بين الدنمارك والدول الألمانية، وعدت حرباً أهلية بين القوميين الدنماركيين والألمان [١، ص ٥٤]، وقد جاءت هذه الحروب ضمن التوترات القومية في القرن التاسع عشر، حين كانت أوروبا الوسطى مقسمة إلى دول كبيرة وصغيرة ضمن نفوذ قوى خارجية، وكانت النمسا تقود الاتحاد الكونفدرالي الألماني الذي أعاد تنظيم الولايات الألمانية عام ١٨١٥ [٢، ص ٥٦]، فقد اعترف مؤتمر فيينا بانضمام ملك الدنمارك للكونفدرالية كدوق لهولشتاين ولوينبورغ [٣، ص ٢]، فوضعت المملكة والدوقيات الثلاث ضمن حكم ملك الدنمارك [٤، ص ٣]، ورغم الدعم الدبلوماسي من بريطانيا وروسيا لأهمية الدوقيات الاستراتيجية، إلا أن المنطقة شهدت تغيرات ديموغرافية وثقافية، إذ هيمنت اللغة الألمانية في الإدارة والتعليم والكنيسة على حساب الدنماركية، وتبنّاها العديد من سكان جنوب شلسفيغ تدريجياً، ما أدى إلى اندماجهم ضمن الجماعة القومية الألمانية [٥، ص ١٥٤]، فكان الجنوب يميل للهوية الألمانية، بينما احتفظ شمال شلسفيغ بهوية الدنماركية، بينما غلب السكان الألمان في هولشتاين ولوينبورغ [٦، ص ٤٤]، ومع هذه التحولات، تصاعدت الخلافات بين الحكومة الدنماركية وسكان الدوقيات بسبب فرض اللغة الدنماركية ومماثلة الدعوة للمجالس الإقليمية، ما دفع بعض المجالس لمطالب الانفصال والانضمام لألمانيا الموحدة [٧، ص ٨٩].

ثانياً: أسباب حرب شلسفيغ الأولى: بدأت جذور الصراع تبرز أكثر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، إذ تفاقمت التناقضات القومية، بسبب تنامي النزعات القومية في أوروبا وصعود الحركات المطالبة بالوحدة والاستقلال، إذ أدت ثورة ١٨٣٠ في فرنسا إلى انتشار الأفكار الديمقراطية الداعية إلى دساتير حرة في أنحاء أوروبا، بما في ذلك المناطق الخاضعة لأنظمة استبدادية، وقد ألهمت هذه التطورات الحركات القومية في المناطق الألمانية، إذ طالبت

النخب الإصلاحية في الدوقيات بدستور موحد حر لدوقيتي شليسفيغ وهولشتاين، إلا أن الملك (فريدريك السادس- Frederick VI [٨، ص ٤١٢]) رفض هذه المطالب، واعتقل أبرز ممثليها، وبدلاً من الإصلاح، أصدر دستور عقاري عام ١٨٣١، أكد فيه وحدة المملكة، وحافظ على الفصل القائم بين الدوقيتين، مما أدى إلى ازدياد حدة التوتر بين الاتجاهين الدنماركي والألماني، وقد بلغ التوتر ذروته في تشرين الثاني ١٨٤٢، عندما طالب (هيورت لورينزن- B. Hjort Lorenzen [٩، ص ٢١٤]) وهو أحد أعضاء جمعية عقارات شليسفيغ، بحقه في استخدام اللغة الدنماركية في جلسات الجمعية في شليسفيغ، ما أثار جدلاً واسعاً وأسهم في تشكّل حركات قومية يقابلها حركات دنماركية، في السياق ذاته، لذا فقد شهدت الساحة الدنماركية تصاعداً في النبرة القومية، ومطالبات لتعزيز ارتباط شليسفيغ بالمملكة، في إطار شعار "الدنمارك حتى نهر الإيدر"، مما أدى إلى تدهور الأوضاع بشكل كامل [٤، ص ٤٥]، وفي عام ١٨٤٦ زادت الأمور تعقيداً، إذ ساهمت مسألة الخلافة في إشعال فتيل الأزمة، فقد بات من الواضح أن الوريث الوحيد للملك (كريستيان الثامن- Christian VIII [١٠، ص ٢٨٧-٢٩٢]) وهو الأمير (فريدريك السابع- Frederick VII [١١، ص ٤٥]) غير قادر على إنجاب ورثة، وقد أثار هذا الوضع قلقاً واسعاً من انتقال الدوقيات إلى فرع منفصل من أسرة أولدنبورغ، مما يهدد بتفكك الدولة الدنماركية، واستباقاً لهذا الحدث، أصدر كريستيان الثامن مرسوماً في ٨ تموز ١٨٤٦ يقضي بتعديل قانون الخلافة في الدوقيات، بما يسمح بانتقال الحكم عبر السلالة الأنثوية، غير أن هذا التعديل قوبل بتشكيك قانوني واسع، إذ عد انتهاكاً لقواعد الوراثة المعمول بها في تلك المناطق [١٢، ص ٦٢]، فبقيت الدوقيتين تعمل بالقانون الذي يمنع الخلافة عبر الإناث، لذا فقد طالب دوق (كريستيان أوغست الثاني- Christian August II [١٣، ص ١٣٤]) من أسرة أوغستنبورغ بوراثة الدوقيتين، في ضوء اقتراب انقراض السلالة الحاكمة من آل أولدنبورغ، ومع توقع انقراض السلالة الملكية الذكورية في المستقبل القريب [٤، ص ٤٥]، أكد الملك كريستيان الثامن تمسكه بوحدة الدولة وحق وراثة آل أولدنبورغ، رافضاً في الوقت نفسه مطالب الليبراليين الدنماركيين بضم شليسفيغ إلى المملكة، فيما عُرف بسياسة "الإيدر"، وعقب وفاة الملك كريستيان الثامن في كانون الثاني ١٨٤٨، تمسكت الحكومة بخيار الإصلاح الدستوري الذي يحافظ على الفصل بين المملكة والدوقيتات، غير أن ثورة شباط ١٨٤٨ في باريس أطلقت موجة جديدة من الحراك الثوري في أوروبا، شملت تطرفاً سريعاً في مواقف التيارات القومية داخل شليسفيغ وهولشتاين [٦، ص ٤٤]، الذي أسهم بصورة مباشرة في اندلاع حرب شليسفيغ الأولى، فقد تمسك القوميون الألمان بوحدة دوقيتات شليسفيغ، هولشتاين، ولوينبورغ، ورفضوا أي محاولة لفصل شليسفيغ عن هولشتاين، وقد أضفى هذا التوجه طابعاً مزدوجاً على النزاع، انعكس في الاستخدام الواسع لمصطلح "شليسفيغ-هولشتاين" للدلالة على وحدة القضية، وكان التعدد السكاني في شليسفيغ (بتكبيتها التي ضمت دنماركيين، وألماناً، وفريزيين شماليين) عاملاً إضافياً في تعقيد المشهد القومي [١٤، ص ٩١].

اجتمع ممثلو الطبقات والنخب التوجه الألماني في ١٨ آذار ١٨٤٨، بمدينة ريندسبورغ، وطالبوا بوضع دستور حر لشليسفيغ-هولشتاين مع إدماج شليسفيغ في الاتحاد الألماني، ورداً على ذلك، طالب الليبراليون الوطنيون في كوبنهاغن بإقالة الحكومة، وهو ما حدث بالفعل، فقد تم تشكيل حكومة جديدة في ٢٢ آذار برئاسة (أ. و. مولتكه- A. W. Moltke) بمشاركة القوى الليبرالية معه، وقد رفضت الحكومة الجديدة مطالب شليسفيغ-

هولشتاين، وأكدت على استمرار العلاقة بين شليسفيغ والمملكة، مما أجبر النخب السياسية الألمانية على تشكيل حكومة ألمانية مؤقتة للدوقيتين في ٢٣ آذار ١٨٤٨، في كيل، وقد ضمت هذه الحكومة قوى ليبرالية ومحافظية، وحظيت بدعم شعبي واسع، زيادة على التأييد الرسمي من عدد من الدول الألمانية [٦، ص ٤٥]، وفي ٢٤ آذار، قاد الأمير فريدريك من نويز مجموعة من طلاب جامعة كيل وأفراد فيلق البنادق الخامس، للاستيلاء على قلعة ريندسبورغ في شليسفيغ-هولشتاين، التي عدت منشأة استراتيجية تضم مستودع الأسلحة الرئيسي للدوقيات، إلى جانب الكنائس ١٤، ١٥، و١٦ من المشاة، والفوج الثاني من المدفعية، وعدد من المهندسين العسكريين ولأسباب غير معروفة، كانت بوابات القلعة مفتوحة عند وصول القوة، مما مكن الأمير من دخولها بلا مقاومة تذكر، فقام بإلقاء خطاب أمام الحامية، أعلن فيه ولاء الوحدات العسكرية للحكومة المؤقتة التي أسست في الدوقيات، وسمح للضباط الدنماركيين بالمغادرة إلى الدنمارك، بشرط عدم مشاركتهم لاحقاً في العمليات العسكرية ضد قوات شليسفيغ-هولشتاين، وقد عد هذا التمرد الشرارة الفعلية للحرب [٥، ص ١٥٤].

ثالثاً: إعلان حرب شليسفيغ الأولى ١٨٤٨-١٨٥١: بعد التمرد الألماني الذي اندلع في قلعة ريندسبورغ في ٢٤ آذار ١٨٤٨، جاء الرد العسكري من الدنمارك، فبدأت القوات الدنماركية تحركها في ٢٩ آذار، وعبرت نهر كونيغ نحو الجنوب، وقد نظمت قوة دنماركية قوامها حوالي (١١) ألف جندي بقيادة الجنرال (هانز هيدمان- Hans Hedman [١٥، ص ٢١])، وبلغت قوات شليسفيغ-هولشتاين نحو (٦) آلاف جندي فقط، ما وضعهم في موقف دفاعي في بداية الصراع، وقد استطاعت القوات الدنماركية في (معركة بوف- Battle of Buff) التي حدثت في ٩ نيسان ١٨٤٨، من تحقيق نصر ساحق، أجبر فيها جيش شليسفيغ-هولشتاين إلى التراجع نحو مدينة ريندسبورغ، ومن الجدير بالذكر أن الأمير فريدريك من نويز، القائد الأعلى لقوات شليسفيغ-هولشتاين، لم يصل إلى ساحة المعركة إلا بعد ساعتين من بدايتها، بينما كانت قواته مستعدة أكثر للانسحاب المخطط له من خوض معركة حاسمة، ورغم الانتصار الدنماركي في معركة بوف، إلا أن الجيش الدنماركي انهزم في ٢٣ نيسان، في معركة شليسفيغ، التي زاد فيها حدة النزاع، مما أجبر بروسيا والاتحاد الألماني إلى التدخل لجانب الدوقيات، وهو ما زاد من تعقيد الوضع العسكري، إذ عززت بروسيا وحلفاؤها من القوات الألمانية مواقع جيش شليسفيغ-هولشتاين، وتمكنوا من إجبار القوات الدنماركية إلى التراجع إلى جزر ألس وفونين، مما أتاح لهم السيطرة على معظم أراضي دوقية شليسفيغ [١٦، ص ٣٧].

وقد خاضت القوات الألمانية هذه الحرب بلا دعم مباشر من القوى الأوروبية الكبرى، التي كانت متحدة في رفضها لأي محاولة لتفكيك وحدة الأراضي الدنماركية، حتى الإمبراطورية النمساوية امتنعت عن تقديم الدعم، وعلى العكس نراه من الجانب الدنماركي، حيث نرى أن السويد قد أنزلت حوالي ٧,٠٠٠ جندي على جزيرة فين المقابلة لسواحل جوتلاند، بينما أعرب القيصر الروسي (نيكولاس الأول- Nicholas I [١٧، ص ٥٨]) بوصفه وريث خط جوتورب الملكي، عن قلقه للملك البروسي (فريدريك فيلهلم الرابع- Frederick William IV [١٨، ص ١٠٢-١١٠])، بشأن العواقب المحتملة في هذا الصراع ومدى تأثير نتائجه على مصالح روسيا، وهددت بريطانيا بإرسال الأسطول البحري الملكي لحماية الوضع القائم، على الرغم من أن هذا التهديد لم ينفذ عملياً، وجاء التدخل الحاسم من روسيا، التي غير موقفها مسار الحرب في نيسان ١٨٤٨. فقد سلم السفير الروسي في

برلين، البارون (بيتر فون ميندورف-Peter von Meyendorff [١٩، ص ٢٠٧] ، مذكرة إلى الملك البروسي (فريدريش فيلهلم-Friedrich Wilhelm [٢٠، ص ١٤٥-١٥٢] ، عدت فيها روسيا أن أي تقدم بروسي نحو جوتلاند سيكون عملاً عدائياً صريحاً، وأشارت المذكرة إلى أن مثل هذا الغزو "سُيْلَقُ ضرراً بالغاً بمصالح جميع الدول المطلة على بحر البلطيق، ويهدد توازن القوى في الشمال الأوروبي، كما نصّت عليه المعاهدات الدولية"، وفي رسالة شخصية من الإمبراطورة الروسية إلى شقيقها الملك البروسي، أكدت خطورة التصعيد، محذرة من أن "قواتكم تهيم على الدنمارك الضعيفة بقوة عسكرية مفرطة، وقد يؤدي استمرار الحرب إلى اتساع نطاقها بشكل غير متوقع، أوقفوا هذا التصعيد قبل فوات الأوان... لا يمكن أن تقبل روسيا بسقوط الدنمارك، ولن تتسامح مع ضمّها إلى ألمانيا"، وبالفعل أمر القيصر نيكولاس بتعبئة القوات، وأرسالها سرباً من الأسطول الروسي إلى المياه الدنماركية كإشارة واضحة على الدعم، بل أبلغ الملك البروسي أنه مستعد للدخول في حرب من أجل هذه القضية [٢١، ص ٥٣].

أجبر هذا الضغط الملك البروسي على التراجع، مدعياً لاحقاً أنه قد ضلله وزير خارجيته (هاينريش فون أرني-Heinrich von Arnim [٢٢، ص ٣٣] ، ورغم ذلك، دعمت بروسياتوغل العسكري في شليسفيغ-هولشتاين، على الرغم من معارضة الملك فريدريش فيلهلم، بسبب رفض قائد الجيش البروسي رانجل، الإصغاء لأوامر الملك بسحب القوات، مصرّاً على أن يخضع لسلطة الحكومة المركزية الألمانية الجديدة وليس للملك البروسي، وقد اقترح رانجل أن تُعرض أية معاهدة يتوصل إليها على الجمعية الوطنية في فرانكفورت، وفي ٧ آب ١٨٤٨، أعلن (الأرشيدوق يوهان-Archduke Johann [٢٣، ص ٣٠] ، بصفته رئيس السلطة التنفيذية المؤقتة في الاتحاد الألماني، ثلاثة شروط مسبقة للدنماركيين قبل أية هدنة:

١- ضرورة الاتفاق الواضح على اختيار حكومة موحدة جديدة للدوقيتين.

٢- الإبقاء على القوانين والمراسيم السارية بلا تغيير حتى توقيع الهدنة.

٣- إخضاع جميع القوات المتمركزة في شليسفيغ وهولشتاين لقيادة الجنرال رانجل [٢٤، ص ٦٤].

وقد قبلت هذه الشروط برفض قاطع من الجانب الدنماركي، مما أدى إلى انهيار المفاوضات، لذا وجدت بروسياتنفسها عالقة بين ضغوط القوميين الألمان المطالبين بالتصعيد العسكري، والتهديدات الواضحة من القوى الأوروبية الكبرى التي توعدت بعواقب وخيمة، وأمام هذا الوضع المعقد، اختار الملك البروسي فريدريش فيلهلم ما عده أقل الأضرار، وهو توقيعه (لاتفاقية مالمو-Malmö Agreement) في ٢٦ آب ١٨٤٨، التي تضمنت تنازلات كبيرة لصالح الدنمارك، ورغم الاعتراضات الكبيرة على هذه الاتفاقية إلا أن الجمعية الوطنية في فرانكفورت قامت بالمصادقة عليها، التي عدتها هدنة لا أكثر، إذ لم تكن في جوهرها سوى تسوية مؤقتة؛ لأنها لم تعالج القضايا الجوهرية للصراع [٢٥، ص ٩٢]، لذا توقفت الأعمال القتالية مؤقتاً بموجب هذه الاتفاقية، وأحيل النزاع إلى طاولة المفاوضات، غير أن مقترح تقسيم شليسفيغ رُفض من الملك فريدريك السابع، مما أدى إلى استقالة الحكومة، وتشكيل حكومة أخرى جديدة برئاسة الجنرال كريستيان فريدريك هانسن-Christian Frederik Hansen [٢٦، ص ٥٩٨] وزير الحربية، وفي عدم وضوح الحدود الفاصلة بين السلطة السياسية

والعسكرية، تصاعدت حدة الخلافات بين الحكومة وقيادة الجيش في ظل ديمقراطية دنماركية لا تزال فنية [٢٧، ص ١٠٩].

تجددت الحرب مجدداً بهجوم دنماركي في شباط ١٨٤٩، وانتهى بهدنة في تموز، بعد خسارة الدعم العسكري الألماني [٢٨، ص ٣٢]، في ايلول تبنت قوات شليسفيغ-هولشتاين دستوراً ديمقراطياً، واستطاعت السيطرة فعلياً على معظم أراضي شليسفيغ، ومع استمرار التوترات، استعد الطرفان لجولة جديدة من الحرب، وشملت الاستعدادات في الدنمارك إدخال نظام التجنيد الإجباري العام، بموجب التعبئة الجديدة، بلغ قوام الجيش الدنماركي حوالي (٤١) ألف جندي، مقابل (١٩) ألف جندي في جيش شليسفيغ-هولشتاين، مدعومين بـ (٤٧) ألف جندي ألماني فيدرالي، وبهذا استؤنفت الأعمال القتالية في نيسان ١٨٤٩، وفي ٥ نيسان، تكبدت الدنمارك خسارة بحرية فادحة في معركة إيكرفوردر، إذ فقدت سفينة الخط "كريستيان الثامن" والفرقاطة "غيفيون" لصالح البحرية الألمانية، وفي ٢٣ نيسان، تعرض الجيش الدنماركي لهزيمة أخرى في معركة كولدينغ، ما أتاح للقوات الألمانية التقدم شمالاً داخل شبه جزيرة جوتلاند، وحوصرت قلعة فريدريكا من جيش شليسفيغ-هولشتاين، إلا أن القوات الدنماركية بقيادة فعالة، تمكنت في ٦ تموز ١٨٤٩ من شن هجوم مضاد ناجح في فريدريكا، مدعومة بتفوق بحري كان له أثر استراتيجي بالغ، ولم يكن الدفاع المباشر عن شبه جزيرة جوتلاند ممكناً بسبب تفوق القوات الألمانية، إلا أن الاعتماد على مواقع دفاعية على الساحل الشرقي، بالتنسيق مع البحرية، مكّن الدنماركيين من تركيز قواتهم في مناطق مناسبة للهجوم المضاد، وهو ما حصل بنجاح في معركة فريدريكا، ويعد أكبر إنجازات البحرية الدنماركية في هذا الصراع تمثل في فرض حصار فعال على الموانئ الشمالية لألمانيا، مما أضعف القدرات اللوجستية للخصم بشكل كبير، ومن ثم إلى فك الحصار وطرده القوات المعادية من المنطقة، وهو ما شكّل نصراً مهماً للدنمارك في هذه المرحلة من الحرب [٢١، ص ٣٧].

توصلوا إلى هدنة جديدة في صيف عام ١٨٤٩، غير أن السلام النهائي لم يتحقق إلا لاحقاً، وفي عام ١٨٥٠، توصل إلى اتفاقية هدنة جديدة، غير أن المشكلات الأساسية التي تسببت في اندلاع الصراع لم تحل، وبضغط مباشر من روسيا، اضطرت بروسيا إلى توقيع اتفاق سلام منفرد مع الدنمارك في ٢ تموز ١٨٥٠، تاركة دوقيتي شليسفيغ وهولشتاين تواجهان المواجهة العسكرية وحدهما [٢٩، ص ١٠٩]، وفي ٢٥ تموز ١٨٥٠، وقعت معركة إستيد هيدي، التي شكّلت أكبر معارك الحرب، وعلى الرغم من كون النصر الدنماركي محدوداً، إلا أنه أجبر قوات شليسفيغ-هولشتاين على التراجع نحو قلعة ريندسبورغ، ولم تؤدّ المعارك اللاحقة، مثل معركة ميسوندي في ١٢ أيلول ومعركة فريدريشتات في ٤ تشرين الأول ١٨٥٠، إلى تغيير جذري في مسار الحرب، إذ كانت ذات أثر عسكري محدود، وفي هذه الأثناء، تدخلت مجدداً القوى الأوروبية الكبرى في النزاع، فقد أثارت روسيا والنمسا ضغوطاً قوية على بروسيا للإطاحة بالحكومة المتمردة في شليسفيغ-هولشتاين، مما دفع قادة الدوقيات إلى إلقاء السلاح، وبذلك، انتهت الحرب فعلياً بعد فترة قصيرة من رأس السنة الميلادية لعام ١٨٥١ [٣٠، ص ٣٧]، واضطرت بروسيا إلى تحية حاكم شليسفيغ-هولشتاين، وحل جيش شليسفيغ-هولشتاين في نيسان ١٨٥١، وعادت دوقية شليسفيغ إلى الخضوع للسيطرة الدنماركية [٥، ص ١٤٥]، رغم أن الحرب انتهت بانتصار عسكري دنماركي، فإن هذا الانتصار لم يتحقق بفعل التفوق الميداني فحسب، بل كان إلى حد كبير نتيجة التدخل الدبلوماسي الحاسم

من القوى الأوروبية، وعلى رأسها روسيا، التي أرغمت بروسيا على الانسحاب من الصراع، من الناحية السياسية، لم تُسفر الحرب عن تغييرات جوهرية، فعلى الصعيد الاستراتيجي والسياسي، سُجلت أخطاء متعددة من جانب صانعي القرار، بينما كانت القيادة العسكرية على المستوى العملي والتكتيكي تتمتع بكفاءة واضحة، ومع ذلك، فإن العامل الحاسم في تحقيق الانتصار العسكري الدنماركي تمثّل في الدعم الدبلوماسي الذي وفّره روسيا [٢٨، ص ١١٠]، إذ لم تُحل القضايا البنيوية التي أشعلت النزاع، وبقيت نقاط الخلاف الجوهرية كما هي، لا سيما مسألة الانتماء السياسي والقومي لدوقيتيّ شليسفيغ وهولشتاين التي بقيت قائمة بلا تسوية، ومن ثم أدى هذا الوضع غير المستقر في اندلاع حرب شليسفيغ الثانية عام ١٨٦٤، التي أعادت فتح الصراع على نطاق أوسع وبنتائج أكثر ديمومة [٣١، ص ٣٧].

على الرغم من النصر العسكري الظاهري للدنمارك، لم تُحقّق هذه الحرب انتصاراً سياسياً، إذ عمّق النزاع الانقسامات القومية داخل المملكة، فالسكان ذوو الخلفية الألمانية رأوا الحكم الدنماركي قوة احتلال بعد فرض اللغة الدنماركية رسمياً في الكنائس والمدارس بشليسفيغ الوسطى عام ١٨٥١، بينما اتخذت البرجوازية العليا موقفاً مؤيداً لألمانيا لأسباب اقتصادية، وكانت البرجوازية الصغرى محايدة أو متمسكة بالألمانية لأغراض عملية [٣٢، ص ٢٧٢]، في حين ألزمت القوى الأوروبية الكبرى، أبرزها روسيا، الدنمارك بعدم دمج شليسفيغ بالمملكة دون هولشتاين، مع الاعتراف بالأمير (كريستيان هول-Christian Hall [٣٣، ص ١٤٢] من غلوكسبورغ وريثاً شرعياً، فيما لم يُفعل الدستور المشترك أبداً وأُلغي رسمياً في ١٨٥٨ في هولشتاين ولوينبورغ [٣٤، ص ٤٥]. حاولت حكومة كوبنهاغن في أيار ١٨٥١ التوصل إلى تفاهم مع سكان الدوقيت عبر جمعية للوجهاء في فلنسبورغ، إلا أن المبادرة فشلت، وفي ٦ كانون الأول أعلنت عن خطة لإعادة تنظيم النظام الملكي على أساس المساواة بين مكوناته، مع تأسيس وزارة مشتركة وتمديد الإصلاحات لتشمل إعلاناً ملكياً في ٢٨ كانون الثاني ١٨٥٢ بإنشاء دولة موحدة تحتفظ بدستور المملكة مع منح سلطات تشريعية محدودة للدوقيت، وهو ما لاقى قبولاً من قبل بروسيا والنمسا والاتحاد الألماني، ومع استمرار خلافات الخلافة، تنازل دوق أوغستنبورغ في ٣١ آذار عن مطالبه مقابل تعويض مالي، مما مهد الطريق لتوقيع بروتوكول لندن في ٨ أيار ١٨٥٢ كتنسوية دولية جديدة [٣٥، ص ٨٨].

ثالثاً: نتائج حرب شليسفيغ الأولى وبروتوكول لندن ١٨٥٢:

كان من نتائج حرب شليسفيغ الأولى، تحوّل القضية من نزاع إقليمي محدود إلى أزمة أوروبية أوسع إذ أثّرت بشكل مباشر في ميزان القوى داخل القارة، ويرى الباحثون أن هذا الصراع لم يكن مجرد خلاف حدودي، بل كان تجسيدا لتشابكات النظام الدولي في القرن التاسع عشر، إذ تصادمت المبادئ القانونية مثل قانون الوراثة الدنماركي مع صعود القومية الألمانية المتنامية، ويبرز أن أزمة شليسفيغ-هولشتاين كانت إحدى المحطات الأساسية التي مهّدت الطريق لاحقاً نحو توحيد ألمانيا بقيادة بروسيا [٤، ص ١٣٣] وقد اختتم الصراع العسكري، الذي انتهى لصالح الدنمارك، بعقد بروتوكول لندن، ووقع في ٨ أيار ١٨٥٢ بلندن بمشاركة القوى الكبرى (النمسا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا، وبريطانيا) زيادة على الدنمارك والسويد، ودخل حيز التنفيذ في ١٩ حزيران، وقد أكّد

البروتوكول وحدة الملكية الدنماركية وعدها "ضرورة أوروبية"، مع سيادة الملك على شليسفيغ إقطاعية دنماركية وهولشتاين ولوبنبورغ عضوين في الاتحاد الألماني، وحدد تعديل قانون الخلافة لانتقال الحكم إلى أسرة غلوكسبورغ، رغم اعتراض البرلمان الألماني المتمسك بقانون ١٦٥٠ الذي يمنح الحق للأسرة أوغستنبورغ، وإدراج الأمير كريستيان من غلوكسبورغ في وراثة العرش وتعهدت الدنمارك بعدم دمج شليسفيغ وهولشتاين رسمياً بالمملكة [٣٦، ص ٣٠٠].

•المحور الثاني: حرب شليسفيغ الثانية عام ١٨٦٤-١٨٦٥:

أولاً: أسباب الحرب: تعد حرب شليسفيغ الثانية هي استمراراً للصراع الأول، وذلك لأن بنود بروتوكول لندن لم يحل المسائل الأساسية للحرب، إذ كان من ضمن بنوده، هو التأكيد على سيادة الدنمارك على منطقتي شليسفيغ وهولشتاين، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ارتباطهما بالاتحاد الكونفدرالي الألماني، وبهذا فهو لم يعالج الأسباب الجوهرية للنزاع، مما أبقى التوتر قائماً بين الدنمارك والولايات الألمانية [٣٧، ص ٢٨]، التي تلقت دستوراً ديمقراطياً في عام ١٨٤٩، إلا أن الحزب الليبرالي الوطني أراد توسيع هذا الدستور ليشمل دوقية شليسفيغ بأكملها، على الرغم من أن الأغلبية كانت ناطقة بالألمانية، لاسيما بعد أن حكمت مع هولشتاين الناطقة بالألمانية لمئات السنين، وبرغم أن اللغة والتوجه الوطني لم يكونا متطابقين، إلا أنهما أصبحا كذلك تدريجياً بسبب الصراع على الوضع الدستوري للدوقيات، وقد رفضت جمعيتا العقارات في شليسفيغ وهولشتاين اقتراح إنشاء دستور مشترك مع المملكة، كما هو مطلوب بموجب الاتفاقية الدولية لعام ١٨٥١، وطالب الناطقين بالدنماركية والألمانية بالمقاطعة بأكملها بالإشارة إلى حق التاريخ وقانون الولاية، وأنتج المؤرخون الدنماركيون والألمان روايات تاريخية متنافسة "أثبتت" أن جانبهم له الحق في المقاطعة بأكملها مع حدود على نهر العيدر أو الكونغيا، على التوالي [٣٨، ص ٦٣]، واستندت هذه الروايات التاريخية والأثرية لتسويغ مطالبها الإقليمية، وكان من أبرز منظري هذه الحركة مفكرون أمثال جاكوب غريم والنرويجي بيتر أندرياس مونش، اللذان عدا أن شبه جزيرة جوتلاند كانت مأهولة بالألمان قبل قدوم الدنماركيين، ومن ثم يمكن استعادتها استناداً إلى مزاعم تاريخية، على الرغم من سعي المفكر والعالم الدنماركي ينس ياكوب أسموسن ورساي، وهو أحد أبرز علماء الآثار في عصره، إلى دحض هذه الادعاءات، من أعماله التنقيبية في أجزاء من موقع دانييفركي التاريخي، زيادة على كتيباته الجدلية، إذ جادل ورساي بعدم إمكانية الجزم بلغة السكان الأوائل للمنطقة، وعدّ أن المزاعم الألمانية ليست أكثر رسوخاً من ادعاءات مشابهة قد تسوغ على سبيل المثال، ضم مناطق من فرنسا وإنجلترا لألمانيا، أو ضم أجزاء من شرق ألمانيا للسلاف [٣٩، ص ١٠٣].

سعت حكومة كريستيان منذ ١٨٥٧ لربط شليسفيغ بالمملكة، وفي ١٣ تشرين الثاني ١٨٦٣ تبنت "دستور تشرين الثاني" مفصلاً عن هولشتاين، لكن وفاة الملك فريدريك السابع وصعود كريستيان التاسع الذي وقّع على الدستور

وضم شليسفيغ ذات الأغلبية الألمانية [٤٠، ص ١١] عدّ تحدياً مباشراً للولايات الألمانية وخرقاً للاتفاقيات، فأثار سخطاً وطنياً واسعاً أدى لانتفاضة في شليسفيغ وهولشتاين، وقد استغل بسمارك الموقف، لاسيما مع عزلة الدنمارك دولياً برفض إنجلترا وفرنسا وروسيا دعمها، فسارع لشن حرب رأى أنها مضمونة [٤١، ص ٧٣] [٤٢، ص ١٢]، فعقد الأخير تحالفاً مفاجئاً مع النمسا مدفوعاً بمصالح استراتيجية مشتركة [٤٣، ص ٤]، إذ رأت بروسيا فيه فرصة لإبراز قوتها داخل الاتحاد الكونفدرالي، بينما أرادت النمسا كبح نفوذ بروسيا، فقد كان الاتحاد يضم (٣٩) كياناً مستقلاً بجيش وقوانين خاصة، مما جعل الوحدة صعبة، ومع بروز بروسيا منافساً صناعياً وعسكرياً، تصاعد التوتر مع النمسا، وتعمق الانقسام لاسيما بعد ثورات ١٨٤٨ وانتشار مبادئ الحرية والوحدة [٤٢، ص ٢] [٤٤، ص ١٩٨].

رغم تصاعد المطالب الشعبية بالوحدة الألمانية، إلا أن الحكومات المحافظة رفضتها وعلى رأسها النمسا، وسط انقسام بين الليبراليين الداعين لدستور موحد والملكيين المتمسكين بالنظام القديم، دفع ذلك النمسا للتعاون مع بروسيا للحفاظ على نفوذها، فيما استغل بسمارك الاتفاق لتحقيق مشروعه الوحدوي عبر إضعاف القوى المعارضة، وأقنع النمسا بالتعاون بمنحها ضمانات لنقاسم السيطرة على شليسفيغ وهولشتاين بعد الانتصار، فتوحد الطرفان ضد الدنمارك [٤٢، ص ١٢]، وقد استندا إلى خرق الدنمارك لمعاهدات لندن بدمج شليسفيغ بالمملكة عبر "دستور تشرين الثاني"، وهو خرق صريح للاتفاقيات الدولية [٢٨، ص ١١١].

ثانياً: إعلان الحرب ضد الدنمارك ١٨٦٤: قامت النمسا وبروسيا بتوجيه انذاراً إلى الحكومة الدنماركية لإلغاء دستور تشرين الثاني، إلا أن الحكومة الدنماركية في ١٦ كانون الثاني ١٨٦٤، رفضت الإنذار، زيادة على رفض القيادة العليا الدنماركية الانسحاب من دوقية شليسفيغ، لذا شرعت القوات البروسية والنمساوية في عملية عسكرية مشتركة، وأعلننا التدخل عسكرياً نيابة عن الاتحاد الألماني، فتجهزت بروسيا والنمسا للحرب بقوة مشتركة قوامها (٥٧) ألف رجل ضد (٣٨) ألف رجل من الجيش الدنماركي، زيادة على أسلوب إضعاف الجيش الدنماركي من العديد من المجندين ذوي العقلية الألمانية من شليسفيغ وكذلك هولشتاين، الذين لم يحضروا، وكذلك تولى المشير (فريدريش فون رانجل - Friedrich von Wrangle [٤٥، ص ٢١٠] ، البالغ من العمر آنذاك ٨٠ عاماً، القيادة العليا للقوات المشتركة، بناءً على طلب الملك فيلهلم الأول، وارتدى الجنود البروسيون والنمساويون شارات بيضاء على ملابسهم رمزا للوحدة، وهو ما أثار حالة من الابتهاج القومي في عموم ألمانيا، وأحيت آمالاً في تجاوز الانقسام بين القوتين العظميين في المجال الألماني: بروسيا والنمسا [٤٦، ص ٨٧]، فقامت القوات البروسية باحتلال لوينبورغ، وتمكنت القوات الألمانية والنمساوية بقيادة الجنرال رانجل مع الجنرال مولتك والذي تدرب في الدنمارك في الأصل، من عبور نهر العيدر في ١ شباط ١٨٦٤ لاتخاذ الجهة الخلفية لمهاجمة الجيش الدنماركي بقيادة الجنرال (كريستيان دي ميزا - Christian de Meza [٤٧، ص ٧٣]، التي كانت عند الجدار الأسطوري في دانييفركي بين شلي ومناطق المستنقعات باتجاه هوسوم [٤٨، ص ٦٣].

ثالثاً: مسلخ ديبول ١٨٦٤ حتى نهاية الحرب ١٨٦٥: مع اندلاع الحرب، واجهت الدنمارك ضعفاً عسكرياً واضحاً بسبب قلة الجنود (٤٠ ألف فقط) ونقص العتاد، مقابل الجيش البروسي النمساوي الذي بلغ (٥٧) ألفاً ثم ارتفع إلى (٨٠) ألفاً مجهزين بأحدث الأسلحة، ورغم تفوقها النسبي بحرياً على بروسيا، فإنها عجزت عن مواجهة الأسطول

النمساوي، وبسبب هذا التفوق المعادي، قرر القائد الدنماركي كريستيان دي ميزا الانسحاب من خط دانيفيرك ونقل قواته إلى ديبول لتجنب الحصار [٤٩، ص ٨٢]، وقد أثار الانسحاب انتقادات حادة من الحكومة، لاسيما من وزير الحربية الليبرالي (سي سي لوندباي)، ورغم صواب القرار عسكرياً واعتراف الخصوم به، إلا أن الصحافة والرأي العام، عده تقصيراً وطالبوا بعزل دي ميزا، فتمت إقالته لاحقاً [٥٠، ص ٥١].

نجح انسحاب دي ميزا في صد الهجوم النمساوي بسانكلمارك (٦ شباط ١٨٦٤)، مما أتاح للقوات الدنماركية إعادة التوضع في ديبول، رغم ترك مدافع ثقيلة في دانيفيرك [٥١، ص ٥٥]، وقد وفر موقع ديبول دفاعاً طبيعياً ومعقل تحمي رأس الجسر إلى سوندربورغ، مدعوماً بالبحرية، لكن عند وصول القوات في ٧ شباط لم تكن التحصينات جاهزة، فاستغرق إعدادها شهراً كاملاً [٥٢، ص ٧٠]، وكان موقع ديبول، يتألف من عشرة معقل أرضية غير مكتملة على شكل نصف دائرة بطول ثلاثة كيلومترات من ألسوند إلى فيمينغبوند، وعمل الجنود جاهدين من أجل إكمال وتسليح المعقل وحفر الخنادق، ولكن كان هناك طريق طويل لقطعه، ولحسن حظ الدنماركيين، صدقت القيادة البروسية بقيادة رئيس الأركان العامة (هيلموت فون مولتك - Helmut von Moltke [٥٣، ص ١٣]، الدعاية المؤكدة بقوة تحصين ديبول، لذلك قرر مولتك باحتلال جوتلاند بأكملها، بدلاً من الهجوم السريع، إلا أن هذا القرار قوبل بالرفض من النمسا رفضاً تاماً؛ لأنها لم تشارك في الغزو، إلا بعد اتفاق صريح مع بروسيا يقضي بأن الحملة سوف تقتصر على الدوقيات فقط، زيادة على ذلك عدم رغبة حكومتي فيينا وبرلين، تمديد الحرب إلى مملكة الدنمارك، بسبب خشيتهما من رد فعل القوى الثلاث المحايدة، فرنسا وروسيا وبريطانيا [٤٠، ص ١١]، ومع ذلك، انتهك قائد الفوج البروسي أمر احترام الحدود مع المملكة، واكتشف في ١٨ شباط ١٨٦٤ أن القوات الدنماركية قد غادرت كولدنيج، شمال الحدود واحتلت المدينة، وبعد نشاط دبلوماسي مكثف واحتجاجات من القوى العظمى، نجح أوتو فون بسمارك في أواخر آذار ١٨٦٤، بإقناع النمسا باحتلال جوتلاند بأكملها، لإجبار الدنماركيين على التفاوض، ولقد نجحوا بما يفوق كل التوقعات وانتصر النمساويون في معركة في فيجل وحاصروا قلعة فريدريكا [٥٢، ص ٧٠].

رغم معارضة فون مولتك، أمرت النمسا بهجوم بروسيا على ديبول، فبدأ حصار طويل تخلله قصف دموي جعل الدنماركيين يصفون القلعة بـ "مسلخ ديبول"، وطالبت حكومة كوبنهاغن القائد مونراد بالصمود لتعزيز موقفها في مؤتمر لندن للسلام ٢٠ نيسان ١٨٦٤، غير أن بسمارك أجل المؤتمر حتى يستولي الجيش البروسي على الموقع أولاً [٥٤، ص ٣٣]، زيادة على أن تحصينات ديبول الترابية استهدفتها المدفعية البروسية بسهولة، وفي ١٨ نيسان ١٨٦٤ شن الجيش البروسي هجوماً واسعاً استمر ست ساعات، انتهى بسقوط المعقل وإجلاء الدنماركيين إلى جزيرة ألس، خسر الدنماركيون نحو ٥ آلاف قتيل مقابل ١٢٠٠ لبروسيا، وتواصلت الهزائم باحتلال جوتلاند ثم ألس، ما جعل سقوط ديبول نقطة تحول حاسمة أنهت المقاومة الدنماركية، وعززت التفوق البروسي وسط عزلة دبلوماسية للدنمارك. [٤٢، ص ١٢].

كانت النقطة المضيئة الوحيدة للدنمارك هي انتصارها البحري في معركة هيلينغولاند بتاريخ ٩ أيار ١٨٦٤، بقيادة الكابتن إدوارد سونسون [٥٥، ص ٤٥] ضد السرب النمساوي-البروسي بقيادة فيلهلم فون تيجيثوف [٥٦، ص ١٠٥]، انتهت المعركة بانتصار رمزي للدنمارك، إذ انسحب أسطولها إلى كريستيانسنسند وتخلّى

عن حصار مصب نهر إلبه [٤٠، ص ١١]، مما عزز موقفها المتشدد في مؤتمر لندن، لكنها رفضت الحل الوسط بشأن تقسيم شليسفيغ [٢٦، ص ١١١]، وفي ٢٩ حزيران هاجمت بروسيا جزيرة ألس، إذ واجه ١٢ ألف دنماركي القوات البروسية، إلا أنهم هُزموا رغم الاعتماد على السفينة المدرعة رولف كراك، وسقطت الجزيرة بخسائر بلغت نحو ٣٠٠٩٢ دنماركياً مقابل ٣٧٨ بروسيا [٥٧، ص ١٠٢]، أعقبه استقالة الحكومة الوطنية الليبرالية وتولي المحافظين الحكم [٥٨، ص ٦١]، ثم وُقعت معاهدة سلام في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤، تخلت بموجبها الدنمارك عن شليسفيغ وهولشتاين لبروسيا والنمسا، وقد شكلت المعاهدة نصراً ألمانياً ومهدت لخلاف بين الحليفين، فيما مثلت للدنمارك هزيمة سياسية وعسكرية أنهت طموحاتها الإقليمية وأدت إلى مراجعة سياساتها، وأظهرت الحرب قوة بروسيا العسكرية وتراجع النمسا، وعززت القومية الألمانية وصولاً إلى تأسيس الإمبراطورية عام ١٨٧١ [٤٢، ص ١٢]، لاحقاً وثق التعاون بين بروسيا والنمسا في اتفاقية غاشتاتين بتاريخ ١٤ آب ١٨٦٥، محدداً آليات تقاسم الأراضي، ومؤدياً إلى عزل الدنمارك دبلوماسياً [٥٩، ص ٨١].

رابعاً: عقد اتفاقية غاشتاتين ١٨٦٥: بعد الحرب الدنماركية الثانية، وسيطرت القوتين النمساوية والبروسية، على الدوقيات الثلاث: شليسفيغ-هولشتاين-لاونبورغ، ظهرت خلافات على كيفية إدارتها، وعليه التقى بسمارك في اب ١٨٦٥، بالسفير النمساوي (الكونت بلوم-Count Bloom) في منتجع غاشتاتين، وأثناء لعبة الورق بينهما؛ اقترح بسمارك بشكل غير رسمي، عدة اقتراحات لإدارة الدوقيات الثلاث، وقد نتج نقاش الطرفان بعقد (اتفاقية غاشتاتين-Gasteiner Konvention)، التي عقدت في ١٤ اب ١٨٦٥، في مدينة (باد غاشتاتين-Bad Gastein) النمساوية، وكان من أهم بنودها الرئيسية [٦٠، ص ٧٦]:

- ١- تُدير بروسيا شليسفيغ.
- ٢- تُدير النمسا هولشتاين.
- ٣- تُباع لاونبورغ لبروسيا مقابل مبلغ مالي تدفعه للنمسا.
- ٤- إنشاء طرق عسكرية تسمح للنمسا بالمرور عبر الأراضي البروسية للوصول إلى هولشتاين.
- ٥- سُمح لبروسيا بالاحتفاظ بقاعدة بحرية في كيل على أراضي هولشتاين.
- ٦- ألحقت الدوقيتان بالاتحاد الجمركي الألماني [٤٦، ص ٤٥].

خامساً: الموقف الدولي من الحرب:

اتسم الموقف الخارجي بالتفاوت، فقد كان الموقف البريطاني موقفاً معقداً، إذ كانت معارضة في بادئ الامر لضم شليسفيغ-هولشتاين، لكنها غيرت رأيها لاحقاً بشرط بقاء الحرب محدودة وعدم تهديد المضائق مباشرة [٢٢، ص ٤٨]، بينما دعمت روسيا الدنمارك صراحة في بادئ الأمر، بدافع القلق من أن تُمكن الحرب بروسيا من السيطرة على المضائق [٤٥، ص ٤٥]، لكن رغم معارضتها المبدئية لبروسيا، كان نيكولاس معجباً بالقوة العسكرية البروسية، وكانت أخته زوجة الملك البروسي، وهو ما عزز من الروابط السياسية [٢٢، ص ٥٢]، ومن ثم

يمكن القول بأن روسيا عارضت السيطرة المباشرة على المضائق، لكنها لم تكن معادية بالكامل لبروسيا، بل مالت لتفضيلها على النمسا في بعض الملفات كالقضية البولندية [٦١، ص ٢٥٣].

سادساً: نتائج الحرب وتوقيع معاهدة فيينا ١٨٦٤:

١- انتهت الحرب الألمانية الدنماركية في تشرين الأول من عام ١٨٦٤، بعد صراع عسكري دار أساساً على السيادة على دوقيتي شليسفيغ وهولشتاين، وفي ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤، وقّعت معاهدة فيينا، التي مثّلت نهاية رسمية للحرب [٦٢، ص ١٤].

٢- بعد اتفاقية السلام خسرت الدنمارك خمسي أراضيها وهو ما يقرب من ثلث سكانها مع التنازل عن الدوقيات الثلاث شليسفيغ وهولشتاين ولوينبورغ، وهكذا أصبحت الدنمارك كدولة صغيرة تعتمد كلياً على القوى العظمى المحيطة [٦٣، ص ٦١].

٣- الدعم البروسي: قدم بعض الجنود البروسيين دعماً مباشراً أو غير مباشر لقضية شليسفيغ-هولشتاين في حرب ١٨٤٨-١٨٥١، سواء بالتزامهم العسكري أو تعاطفهم الظاهر مع مطلب الاستقلال، وبوصفها القوة الألمانية الكبرى [٥٤، ص ١٥].

٤- البنية العسكرية: لم يكن جيش شليسفيغ-هولشتاين جيشاً وطنياً موحداً، وإنما تكون من متطوعين قدموا من عدة ولايات ألمانية ضمن الاتحاد الألماني، مثل بروسيا، ساكسونيا، وبادن، وغيرها [٦٤، ص ١٢٠].

• الاستنتاجات:

١- كانت حروب شليسفيغ سلسلة من الصراعات بين الدنمارك من جانب وبروسيا مع النمسا من جانب آخر؛ جاءت هذه الحروب بسبب قضية الدوقيات الثلاث شليسفيغ، هولشتاين ولوينبورغ.

٢- كان لهذه الحروب تأثير كبير على التاريخ الدنماركي والأوروبي، لاسيما التأثير السياسي والإقليمي، زيادة على المشاعر والهوية الوطنية.

٣- كان لتنامي النزعات القومية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر أثر كبير في صعود الحركات والمطالب بالوحدة والاستقلال من الدوقيات للتخلص من السيطرة الدنماركية التي فرضها مؤتمر فيينا عام ١٨١٥.

٤- خاضت الدوقيات حرباً ضد الدنمارك سميت بحرب شليسفيغ ١٨٤٨-١٨٥١، إلا أنها انتهت بانتصار دنماركي وبدعم من روسيا، ضد جيش شليسفيغ-هولشتاين.

٥- لم يعالج البروتوكول المنعقد في لندن في ٨ أيار ١٨٥٢، الأسباب الجوهرية للنزاع بل جاء تأكيداً لسيادة الدنمارك على منطقتي شليسفيغ وهولشتاين، وهو مما أبقى التوتر قائماً بين الدنمارك والولايات الألمانية، وأدى في نهاية المطاف لإشعال نيران حرب شليسفيغ الثانية.

6- كان السبب الرئيس والمباشر للحرب الثانية هو إقرار الدنمارك في عام ١٨٦٣ دستوراً موحداً مع شلسفيغ، وبهذه الخطوة دمجت الحكومة الدنماركية دوقية شلسفيغ مع المملكة، وهو ما عدّ خرقاً صريحاً للاتفاقيات الدولية.

7- انتهت حرب شلسفيغ الثانية بعقد اتفاقية غاشتاین، التي عقدت في ١٤ آب ١٨٦٥، في مدينة باد غاشتاین النمساوية.

8- اختلاف الموقف الدولي كل بحسب أوضاعه الداخلية ومصالحه الخارجية، إذ انقسمت الدول الأوروبية بين مؤيد ومعارض ومحيد؛ مثل فرنسا التي أجبرتها ظروفها الداخلية إلى اتخاذ الحياد تجاه الحرب، على الرغم من موقفها المعارض لبروسيا.

CONFLICT OF IN TERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر:

- [1] Adriaansen, "Danske og tyske refleksjoner over hinanden," in Dansk identitet?, O. Østergaard, Ed. Aarhus, Danmark: Aarhus Universitetsforlag, 1992.
- [2] T. Aronson, The Fall of Napoleon III. London, UK: Cassell & Co. Ltd, 1970.
- [3] Minority Rights Group International, World Index of Minorities and Indigenous Peoples: Germany: Danes and Frisians. London, UK: Minority Rights Group International, 2008.
- [4] L. DinkelspielStiefel, The Schleswig-Holstein Question 1863–1864. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1932.
- [5] Minority Rights Group International, World Directory of Minorities and Indigenous Peoples: Denmark: Germans in South Jutland. London, UK: Minority Rights Group International, 2008.
- [6] J. Schlormann, Die schleswigholsteinische Armee 1848–1851. Kiel, Deutschland: Die Andere Verlag, 2004.
- [7] K. Björn, Dansk historie 1814–1900. København, Danmark: Gyldendal, 1990.
- [8] E. Dicey, The Schleswig-Holstein War, vol. 2. London, UK: Tinsley Brothers, 1864.
- [9] K. Feldbæk, Danmark og Norges historie 1380–1814. København, Danmark: Gyldendal, 1998.
- [10] H. R. Hiort-Lorenzen, Danske Politikere. København, Danmark: Gyldendalske Boghandels Forlag, 1910.
- [11] A. Fabricius, Konger. København, Danmark: Gyldendal, 1953.
- [12] E. Ladewig Petersen, Frederik VII: Konge af Danmark. København, Danmark: Politikens Forlag, 1977.
- [13] J. Schlormann, The Schleswig-Holstein Uprising. Kiel, Deutschland: Schleswig-Holstein State Library, 2012.
- [14] H. V. Gregersen, Hertug Christian August af Augustenborg: En politisk biografi. København, Danmark: Museum Tusculanums Forlag, 1998.
- [15] K. Björn, Dansk historie 1814–1900.

- [16] J. Schlormann, Der Schleswig-Holsteinische Aufstand. Landesbibliothek Schleswig-Holstein, 2012.
- [17] C. O. Bøggild-Andersen, General Hans Hedemann: Første Slesvigske Krig. København, Danmark: Gyldendal, 1960.
- [18] K. Björn, Borgerkrigen og revolutionen i 1848. København, Danmark: Gyldendal, 1998.
- [19] H. Troyat, Nicholas I: Emperor and Autocrat of All the Russias. New York, NY, USA: Dorset Press, 1974.
- [20] W. Treue, Friedrich Wilhelm IV. von Preußen: Ein König zwischen Revolution und Reaktion. Berlin, Deutschland: Siedler Verlag, 1985.
- [21] A. Polovtsev, Russkiy Biograficheskiy Slovar, vol. 11. Sankt-Peterburg, Russland: Imperatorskoye Russkoye Istoricheskoye Obshchestvo, 1901.
- [22] T. Nipperdey, Deutsche Geschichte 1800–1866: Bürgerwelt und starker Staat. München, Deutschland: C.H. Beck, 1983.
- [23] J. W. Davis, Threats and Promises: The Quest for International Influence. Baltimore, MD, USA: Johns Hopkins University Press, 2000.
- [24] H. von Poschinger, Heinrich von Arnim: Preußens Aussenpolitik 1841–1846. Berlin, Deutschland: Mittler & Sohn, 1893.
- [25] H. von Zwiedineck-Südenhorst, Erzherzog Johann von Österreich: Ein deutsches Fürstenleben. Stuttgart, Deutschland: Deutsche Verlags-Anstalt, 1909.
- [26] F. A. Huber, Zur Schleswig-Holstein-Frage. Hamburg, Deutschland: Karl Schröder & Kump Verlag, 1848.
- [27] Svendsen, Der Erste Schleswig-Holsteinische Krieg 1848–50. Cheltenham, Großbritannien: Helion & Co., 2010.
- [28] C. F. Bricka, red., "Christian Frederik von Hansen," i En dansk biografisk ordbog, herunder også Norge for perioden 1537–1814, bd. 6.
- [29] Carlsbergfondets ledelse, Dansk historie 1814–1900. København, Danmark: Statens Historiske Museum, 2024.
- [30] O. Brandt, History of Schleswig-Holstein, vol. VIII. Kiel, Deutschland: Walter J. Mulhau Verlag, 1981.
- [31] J. Jabsen, National udvikling i Åbenraa 1800–1850. Sønderjylland, Danmark: Sønderjyllands historiske selskab, 1961.
- [32] T. Dahl, Christian Homann Schweigaard og Christian Hall: Statsministre i Unionstiden. Oslo, Norge: Aschehoug, 1958.
- [33] Laing, Samuel. Observations on the social and political state of Denmark, and the Duchies of Sleswick and Holstein in 1851. London: Longman, Brown, Green, and Longmans, 1852.
- [34] Schanzen, D. Der Deutsch-Dänische Krieg von 1864. Schleswig-Holstein Journal, Ausgabe (47). Deutschland, 2024.
- [35] Hjelholt, Holger. Great Britain, the Danish-German conflict and the Danish succession, 1850–1852: From the London Protocol to the Treaty of London. København: Munksgaard, 1971.
- [36] T. Bok Sonti, Dommedag. København, Danmark: Gyldendal Forlag, 2010.

- [37] P. Rowley-Kono, "Das Konzept der Vorgeschichte und die Ursprünge der Begriffe 'Vorgeschichte' und 'Vorgeschichte': Skandinavische Ursprünge, 1833–1850," European Journal of Archaeology, vol. 9, no. 1, Archaeological Institute of America, USA, 2006.
- [38] O. Østergaard, Krigen i 1864 mellem danskerne og tyskerne. København, Danmark: Gyldendal Forlag, 2008.
- [39] A. Palmer, Bismarck. New York, NY, USA: Charles Scribner's Sons Press, 1976.
- [40] E. Ludwig, Wilhelm Hohenzollern, The Late Kaiser, E. Colburn, Trans. New York, NY, USA, 1927.
- [41] A. Bonevich and U. V. Galaktionova, Geschichte Deutschlands: Von der Antike bis zur Gründung des Deutschen Reiches, Teil 1. Bonn, Deutschland: Bundeszentrale für politische Bildung, 2008.
- [42] L. Albertini, The Origins of the 1914 War. Oxford, UK: Oxford University Press, 1952.
- [43] G. Wawro, The Causes and Main Events of the Austro-Prussian War. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1996.
- [44] G. von Viebahn, Leben des Feldmarschalls Grafen von Wrangel. Berlin, Deutschland: Mittler & Sohn, 1878.
- [45] A. Scriba, "Dannebrog der 4. Kompanie des 17. Infanterieregiments im Jahr 1864," Teske Historisches Museum, Berlin, Deutschland, 2014.
- [46] O. Nicolajsen, General de Meza og Krigen 1864. København, Danmark: Gyldendal, 1964.
- [47] G. A. Craig, Denmark, 1864 and the Rise of Prussia. Oxford: Oxford University Press, 1971.
- [48] M. Brøgensbo and K. F. Jensen, Det danske imperium – Storhed og Fald. Oslo, Norge: Aschehog Verlag, 2021.
- [49] J. L. Wendel-Hansen, Slaget ved Diebol, 18. april 1864. Aarhus, Danmark: Aarhus Universitet, 2025.
- [50] S. B. Frandsen, Holstenere ind og ud af det danske monarki i første halvdel af det nittende århundrede. København, Danmark: Tusculanum Forlag, 2008.
- [51] S. B. Frandsen, Danmark og Tyskland – Et nabolag i Europa. København, Danmark, 2020.
- [52] G. A. Craig, Moltke, Helmuth von, Encyclopedia Britannica, 2024.
- [53] R. Glentoy, Sønner af Beattie. København, Danmark: Jads Forlag, 2001.
- [54] O. J. Rawert, Admiral Edvard Suenson og Slaget ved Helgoland. København, Danmark: Gyldendal, 1890.
- [55] R. F. Scheltema de Heere, Admiral Tegetthoff: Sein Leben und Wirken. Wien, Österreich: Seidel & Sohn, 1882.
- [56] J. Nielsen, 1864 – Da Europa kollapsede. Odense, Danmark: Odense Universitet, 1987.
- [57] J. L. Wendell Hansen, Slaget ved Dibøl, 18. april 1864. Aarhus, Danmark: Aarhus Universitet, 2025.
- [58] G. A. Craig, Germany, 1866–1945. Oxford: Oxford University Press, 1978.
- [59] N. A. Vlasov, Bismarck – Der Eiserne Kanzler. Moscow, Russland: Yuza Catalogue Press, 2018.

- [60] H. von Sibel, Die Reichsgründung durch Wilhelm I. Berlin, Deutschland: R. Oldenburg Verlag, 1930.
- [61] J. J. Weber, Illustrierte Geschichte, vol. 1, no. 8. Leipzig, Deutschland, 1848.
- [62] J. Jabsen, Den tyske bosættelsesprocess fiasko. Det Tyske Selskab i Nordslesvig – Et bidrag til det tyske mindretals historie efter 1864. Historisk oversigt, vol. 14, no. 5. Aabenraa, Danmark, 1984.
- [63] J. Schlormann, Die schleswigholsteinische Armee 1848–1851.
- [64] J. Schlormann, “Tyske frivillige i den første slesvigske krig: En oversigt over frikorpsets organisation, uniformer, flag og bevæbning i 1848,” Dakoten Magazine, vol. 62, no. 4. København, Danmark, 2007.